

## أخلاقيات السمسرة في الإسلام

د. محمد مرسى محمد مرسى (\*)

لقد شرع لنا الدين الإسلامي من المعاملات كل ما نحتاجه لأمر دنيانا وتسيير شئوننا اليومية، وإن كان في ذلك مخالفة للقواعد العامة في الشرع، فشرع لنا عقد المسلم تلبية لحاجة الناس مع أن قواعد الشرع تأباه لاشتماله على بيع المعدوم، وشرع لنا عقد الجعالة، مع أن الأصل فيه عدم الجواز، لأجل انضباط العمل فيه، لكن اغتفرت جهالة العمل لحاجة الناس إليه؛ لذا جاءت الشريعة الإسلامية لتحقيق مصالح العباد وتهديهم إلى سبيل الرشاد حتى في معاملاتهم الحالية، ولم تكن الشريعة الإسلامية في يوم ما حجر عثرة أمام مصالح الناس الحقيقية، ومن تلك المعاملات التي أجازها الشرع - وإن كانت لا تتوافق معه تماماً - (السمسرة) والتي تنتشر يومياً في المجتمعات الإسلامية حتى أن تم تخصيص قنوات فضائية لهذا النوع من المعاملات المالية خصوصاً في مجال (العقارات).

### تعريف السمسرة :

السمسرة في اللغة البيع والشراء. والسمسار: هو الذي يبيع البر للناس. وهي فارسية معربة، والسمسار أيضاً: مالك الشيء، والقيم بالأمر، الحافظ له، السفير بين المحبين، ومنه قول الأعشى:

فأصبح لا أستطيع الكلام

سوى أن أراجع سمسارها

يريد السفير بينهما، وسمسار الأرض: العالم بها.

---

★ - أستاذ الخدمة الاجتماعية بجامعة الأزهر.

والسمسار في البيع: اسم للذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطاً لإمضاء البيع<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا المعنى اصطلاح الفقهاء. قال السرخسي: السمسار: اسم لمن يعمل للغير بأجرة، بيعاً وشراءً<sup>(٢)</sup>.

وعرفه ابن عابدين بأنه: المتوسط بين البائع والمشتري بأجر من غير أن يستأجر<sup>(٣)</sup>.

وأرى أن تعريف الفقهاء للسمسار فيه قصور؛ لأن السمسرة ليست خاصة في البيع، وإنما تدخل في غيره من العقود كالإجارة والنكاح، وتعريف الفقهاء يحصر على عمل السمسار بالبيع فقط، ومن ثم يكون تعريف السمسرة بأنها: التوسط بين المتعاقدين لإتمام التعاقد بأجر.

والسمسار: هو الوسيط بين المتعاقدين<sup>(٤)</sup>.

### العلاقة بين السمسرة والدلالة:

الدلالة (بالمفتوح) حرفة الدلال، والدلال: الذي يجمع بين البيعين، والاسم الدلالة، والدلالة: ما جعلته للدليل أو الدلال<sup>(٥)</sup>.

فلا فرق بين السمسرة والسمسار والدلال، فهما مترادفان في اللغة قال ابن

١ - القاموس المحيط: ٢ / ٥٢، ولسان العرب: ٤ / ٣٨٠، والنهاية في غريب الحديث: ٢ / ٤٠٠.

٢ - المبسوط: ١٥ / ١١٥، وانظر حاشية الشرواني على تحفة المحتاج: ٤ / ٢٢٠، وحاشية السيوطي على سنن السنائي: ٧ / ١٩.

٣ - رد المختار: ٤ / ٤٩٠.

٤ - عرف القانون التجاري الكويتي في المادة (٥٩٧) السمسرة بأنها: عقد يتعهد بموجبه السمسار لشخص بالبحث عن طرف ثان لإبرام عقد معين في مقابل أجر.

٥ - لسان العرب: ١١ / ٢٤٩، والقاموس المحيط: ٣ / ٣٧٧.

عابدين في النهر: وفي عرفنا الفرق بينهما هو أن السمسار هو الدال على مكان السلعة وصاحبها، والدال هو المصاحب للسلعة غالباً<sup>(٦)</sup>.

### مشروعية السمسرة:

لا خلاف بين العلماء في مشروعية السمسرة<sup>(٧)</sup>. والدليل على مشروعيتها: السنة والعقول. أما السنة: فحديث قيس بن أبي غرزة قال: «كنا نبيع بالبقيع فأتانا رسول الله ﷺ وكنا نسمى السماسرة، فقال: يا معشر التجار - فسمانا باسم هو أحسن من اسمنا - ثم قال: إن هذا البيع يحضره الحلف والكذب. فشويوه بالصدقة»<sup>(٨)</sup>.

ووجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ شهد عمل السماسرة ولم ينههم عنه بل أقرهم على عملهم، لكن بأن يشويوا - أى يخلطوا - عملهم بالصدقة؛ ليكون كفارة لما يجرى بينهم من الحلف والكذب وغيره.

والسماسرة جمع سمسار، وهو في البيع - كما قال السيوطي - اسم الذي يدخل بين البائع والمشتري والمتوسط لإمضاء البيع<sup>(٩)</sup>.

ولأن الحاجة داعية إلى السمسرة - فليس كل إنسان يهتدى إلى السلع المختلفة وبخاصة الأراضي والعقارات والسيارات - فاحتاج إلى من يدلّه عليها، ففي مشروعية

٦ - منحة الخالق على البحر الرائق: ٦ / ١١٩ .

٧ - المبسوط: ١٥ / ١١٥، حاشية ابن عابدين: ٥ / ٣٩، البهجة شرح التحفة: ٢ / ١٨١، نهاية المحتاج وحاشية الشبرايملى: ٥ / ٢٧٠، والمغنى: ٨ / ٤٢ .

٨ - أخرجه الإمام أحمد (المسند: ٤ / ٦٠، ١٨٠)، وأبو داود: ٣ / ٢٤٢، والنسائي: ٧ / ١٩، وابن ماجه: ٢ / ٧٢٥، والترمذي: ٢ / ٤٩٧، وقال: حديث قيس بن أبي غرزة حديث حسن صحيح.

٩ - شرح السيوطي على سنن النسائي: ٧ / ١٤، وانظر حاشية السندى على سنن النسائي: ٧ / ١٤، والنهاية في غريب الحديث: ٢ / ٤٠٠ .

السمسرة دفع لتلك الحاجة؛ ولأن السمسار يقدم منفعة مباحة فكان عمله مشروعاً كالوكيل بأجر<sup>(١٠)</sup>.

### التكليف الفقهي للسمسرة:

والسمسرة وإن كان لها مدلولها الخاص في عرف الناس واصطلاح الفقهاء إلا أنها في حقيقتها لا تخرج عن كونها عقد إجارة أو عقد جعالة.

وذلك لأن طالب السمسرة عندما يأتي إلى السمسار ويطلب منه تنفيذ عمل معين مقابل أجر فهو في الحقيقة قد استأجره لإنجاز ذلك العمل المطلوب.

لذلك نجد أن الفقهاء قد صرحوا بأن العقد مع السمسار هو عقد إجارة أو عقد جعالة<sup>(١١)</sup>.

وقد نص المالكية بأن العقد مع السمسار عقد إجارة إن عين مدة من الزمن لإنجاز العمل، وإن عين له العمل من غير تحديد إنجازه بمدة فهو جعالة<sup>(١٢)</sup>.

وقال الشافعية إن كان العمل مضبوطاً فهو إجارة، وإن كان غير مضبوط فهو جعالة<sup>(١٣)</sup>.

ولا تتضح حقيقة السمسرة إلا ببيان أركانها، إذ هي أجزاءها الذاتية التي تتكون منها، وأركانها التي لا يتحقق وجود السمسرة بدونها ثلاثة: المتعاقدان، ومحل التعاقد، والصيغة.

فالمتعاقدان: هما طالب السمسرة، والسمسار.

١٠ - المغنى: ٨ / ٤٢ .

١١ - الفتاوى البرازية: ٥ / ٤٠، الدر المختار: ٥ / ٢٩، المدونة الكبرى: ٤ / ٤٥٦، البهجة شرح التحفة:

٢ / ١٨١، نهاية المحتاج وحاشية السبراملسي: ٥ / ٢٧٠، أسنى المطالب: ٥ / ٤٧٩، المغنى: ٨ /

٤٢، كشف القناع: ٤ / ٢٠٦ .

١٢ - البهجة شرح التحفة: ٢ / ١٨١ .

١٣ - روضة الطالبين: ٥ / ٢٧٥ .

ومحل التعاقد: هو العمل الذى طلب من السمسار إنجازَه، والأجرة.  
والصيغة: هى الألفاظ وما يقوم مقامها مما يدل على الرضا على التعاقد  
بالسمسرة.

### شروط السمسرة:

معروف أن السمسرة عقد إجارة أو عقد جعالة، ومن ثم فإن شروط العقد العامة  
المعروفة فى الفقه الإسلامى تطبق عليها، سواء فى تلك الصيغة أو العاقدان أو المحل.  
أما الصيغة فلم يشترط الفقهاء لصيغة السمسرة شروطاً خاصة إضافة على  
الشروط العامة للصيغة فى العقود<sup>(١٤)</sup>.

وكذا المتعاقد مع السمسار (طالب السمسرة) لم يشترط فيه الفقهاء شروطاً  
خاصة إضافة على الشروط العامة للعاقد فى العقود<sup>(١٥)</sup>.

أما السمسار فاشترط الفقهاء فيه شرطاً واحداً فقط، وهو أن يكون مميزاً فلا  
يشترط فيه البلوغ والرشد؛ لأن العقد لا يتعلق به، وإنما يتعلق بالعاقدين، وهو وسيط  
بينهما<sup>(١٦)</sup>.

١٤ - الشروط العامة للصيغة هى:

(أ) وضوح الصيغة وجزمها.

(ب) توافق الإيجاب والقبول.

(ج) اتصال القبول بالإيجاب.

(انظر المدخل الفقهى العام: ١ / ٣٢١، وضوابط العقد: ٤٦، والموسوعة الفقهية: ٣٠ / ٢١٢).

١٥ - الشروط العامة للعاقد هى العقل بالاتفاق، والبلوغ، والرشد، عند الشافعية والحنابلة، ولم يشترط  
الحنفية والمالكية البلوغ والرشد لصحة العقد، بل لنفاذه ولزومه، فلو عقد الصبى المميز أو السفهه صح  
عقده، وكان موقوفاً على إجازة وليه.

(انظر بدائع الصنائع: ٥ / ١٣٥ و ٧ / ١٧١، الشرح الكبير للدردير: ١٣ / ٥ - ٦، ٢٩٤،

الشرح الكبير: ٣ / ١٨، ومغنى المحتاج: ٢ / ٧، والمغنى: ٦ / ٣٤٧، كشاف القناع: ٣ / ٥١١).

١٦ - رد المحتار: ٤ / ٤، الشرح الكبير للدردير: ٣ / ٦، تحفة المحتاج: ٤ / ٢٢١، ومغنى المحتاج: ٢ / ٤.

وسوف نفصل القول في شروط المحل، لورود نصوص بشأنه ولأن الفقهاء نصوا على بعض صورته.

### شروط المحل :

( أ ) شروط العمل الذي طلب من السمسار إنجازه :

يشترط في العمل الذي طلب من السمسار إنجازه حتى تصح السمسرة ما يلي :  
أولاً : أن يكون العمل محل السمسرة مشروعاً : فإن كان عملاً محرماً فإن السمسرة تكون غير مشروعة ومحرمة .

والعمل غير المشروع إما أن يكون غير مشروع لذاته ، وإما أن يكون غير مشروع لغيره ، وبيان ذلك فيما يلي :

#### ١ - العمل غير المشروع لذاته :

العمل غير المشروع لذاته هو العمل المحرم بأصله بسبب اشتماله على وصف لا ينفك عنه : كبيع الخمر والخنزير ولحوم الميتة .

وإذا كان العمل غير مشروع لذاته فلا تصح السمسرة عليه ؛ لأن هذه الأعمال محرمة لا يجوز للإنسان أن يرتكبها بنفسه ولا يجوز أن يعين غيره على ارتكابها ، وفي السمسرة إعانة عليها .

ومن أمثلة السمسار وسيطاً في الزنا بين الرجل والمرأة (١٧) .

#### ٢ - عمل غير مشروع لغيره :

العمل غير المشروع لغيره هو : العمل المشروع بأصله ، لكن يقترب به أمر يصيره غير مشروع ، ومن أمثلة ذلك : بيع الحاضر للبادي ، فقد ورد النهي من النبي ﷺ عن بيع الحاضر للبادي في عدة أحاديث منها :

١٧ - المغني لابن قدامة : ١٢ / ٣٩٤ ، وكشاف القناع : ٦ / ١١٢ .

( أ ) حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « لا تلقوا الركبان ، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تناجشوا ، ولا يبيع حاضر لبادى ، ولا تصروا الإبل » (١٨) .

( ب ) حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - قال رسول الله ﷺ : « لا يبيع حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » (١٩) .

( ج ) حديث أنس - رضى الله عنه - قال : « نهينا أن يبيع حاضر لباد ، وإن كان أخاه وأباه ، وفى لفظ : وإن كان لأبيه وأمه » (٢٠) .

### ثانياً - أن يكون العمل فيه مشقة :

وقد نص على هذا الشرط الشافعية . قال النوى فى المنهاج : فلا يصح استئجار بيع على كلمة لا تتعب وإن روجت السلعة ، وعللوا ذلك بأنه لا قيمة للكلمة ، أما ما يحصل فيه تعب من الكلمات كما فى بيع الدور والحيوان فيصح الاستئجار عليه (٢١) .

وقريب من هذا ما ذكره الحنفية من أنه لو ضل من رجل شئ فقال : من دلى على كذا فله كذا ، فإن قال ذلك على سبيل العموم بأن قال : من دلى .. فالإجارة باطلة ؛ لأن الدلالة والإشارة ليست بعمل يستحق به الأجر ، وإن قال ذلك على سبيل الخصوص بأن قال لرجل بعينه : إن دلتنى على كذا فلك كذا فإن مشى له فدله فله أجر المثل للمشى لأجله ؛ لأن ذلك عمل يستحق بعقد الإجارة ، إلا أنه غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل ، وإن دله بغير مشى فالإجارة باطلة .

واستثنوا من ذلك ما إذا عين الموضع وكان القابل للعقد حاضراً أخذاً مما جاء فى

١٨ - أخرجه البخارى (فتح البارى : ٤ / ٣٦١ ، ومسلم : ٢ / ١١٥٥) واللفظ به .

١٩ - أخرجه مسلم : ٢ / ١١٥٧ .

٢٠ - أخرجه البخارى : فتح البارى : ٤ / ٣٧٣ ، ومسلم : ٢ / ١١٥٨ ، والرواية الثانية تفرد بها مسلم .

٢١ - نهاية المحتاج : ٥ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

السير الكبير: إذا قال أمير السرية: من دلنا على موضع كذا فله كذا يصح، ويتعين الأجر بالدلالة، فيجب الأجر (٢٢).

### شروط الأجرة:

اختلف الفقهاء في اشتراط كون الأجرة معلومة لصحة السمسرة على قولين:  
 القول الأول: لجمهور الفقهاء - الحنفية (٢٣) والمالكية - في المشهور (٢٤)  
 والشافعية (٢٥) والحنابلة (٢٦) - وهو أنه يشترط لصحة السمسرة أن تكون الأجرة معلومة، فإن كانت الأجرة مجهولة فسدت السمسرة (٢٧).

القول الثاني: للمالكية في قول مقابل المشهور، وهو أنه لا يشترط في أجرة السمسار أن تكون معلومة القدر، فيجوز أن يستأجره بربع عشر الثمن مثلاً (٢٨).

### كيفية التعاقد مع السمسار:

التعاقد مع السمسار إما أن يكون بطريق الإجارة، وإما أن يكون بطريق الجعالة.

#### أولاً - التعاقد بالإجارة:

اتفق الفقهاء على جواز التعاقد مع السمسار بعد الإجارة في الجملة، وعند كل مذهب تفصيلات نردها فيما يلي:

٢٢ - الدر المختار ورد المختار: ٥ / ٥٨، الفتاوى البزازية: ٥ / ٤٨، السير الكبير وشرحه للسرخسي: ٢ /

٧٨٢، ٣ / ٩٩٨، ط معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ١٩٧١م.

٢٣ - الدر المختار ورد المختار: ٥ / ٣٩.

٢٤ - البهجة شرح التحفة: ٢ / ١٨١.

٢٥ - شرح المحلى على المنهاج: ٣ / ٦٨ - ٦٩، نهاية المحتاج: ٤ / ٢٦٦، وحاشية الجمل على شرح المنهاج:

٣ / ٥٣٤.

٢٦ - شرح منتهى الإرادات: ٢ / ٣٥٢.

٢٧ - أخرجه البيهقي: ٦١٢٠، والنسائي: ٧ / ٣٩، موقوفاً على أبي سعيد.

٢٨ - المغنى: ٨ / ١٤.



فعند متقدمى الحنفية يجوز التعاقد مع السمسار بعد الإجارة باعتباره أجيراً خاصاً، ولا يجوز التعاقد معه باعتباره أجيراً مشتركاً.

لكن المتأخرين من الحنفية أجازوا السمسار وإن كان أجيراً مشتركاً لحاجة الناس إليه (٢٩).

وذهب المالكية إلى جواز التعاقد مع السمسار بعد الإجارة بشرط تعيين المدة، فإن تعاقد معه بتعيين العمل كانت جعالة لا إجارة (٢٠).

واشترط الحنابلة لصحة إجارة السمسار إما تعيين المدة أو تعيين العمل، قال ابن قدامة: ويجوز أن يستأجر سمساراً يشتري له ثياباً.. ويجوز على مدة معلومة مثل أن يستأجره عشرة أيام يشتري له فيها؛ لأن المدة معلومة والعمل معلوم أشبه الخياط والقصار، فإن عين العمل دون الزمان فجعل له من كل ألف درهم شيئاً معلوماً صح أيضاً، وإن قال: كلما اشتريت ثوباً فلك درهم أجراً وكانت الثياب معلومة بصفة أو مقدرة بثمن جاز، وإن لم يكن كذلك فظاهر كلام أحمد أنه لا يجوز (٢١).

وذهب الشافعية إلى جواز التعاقد مع السمسار بعد الإجارة مطلقاً.

ويتعلق بأجره السمسار في الإجارة مسائل، نذكر منها ما يلي:

#### ( أ ) متى يستحق السمسار أجره؟

يفرق الحنفية في أجر السمسار بين كونه أجيراً خاصاً أو أجيراً مشتركاً.

فإن كان أجيراً خاصاً فإنه يستحق أجره المتفق عليه إن سلم نفسه في المدة المتفق

عليها، وإن لم يقع منه بيع أو شراء.

٢٩ - الفتاوى البزازية: ٥ / ٤٠، الدر المختار: ٥ / ٢٩، درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ١ / ٤٢٩ .

٣٠ - البهجة شرح التحفة: ٢ / ١٨١ .

٣١ - المغنى: ٨ / ٤٢، وانظر كشف القناع: ٤ / ١١ .

وإن كان أجيراً مشتركاً فإنه يستحق أجر مثله إذا عمل، ولا يستحق شيئاً إن لم يعمل، ولا يستحق الأجر المسمى في هذه الحالة؛ لأن الأصل فساد عقد الإجارة، وإنما أجازت للحاجة، قال ابن عابدين - نقلاً عن البزازية - ويطيب الأجر المأخوذ لو قدر أجر المثل (٣٢).

ووافق الشافعية والحنابلة الحنفية في استحقاق السمسار أجره المثل عند فساد عقد الإجارة، أما إن وقعت إجارة السمسار صحيحة فله أجره المتفق عليه (٣٣).

وقال المالكية: يستحق السمسار أجره بقدر ما مضى من المدة.

#### (ب) سبب استحقاق السمسار الأجر:

السمسار إما أن يكون أجيراً خاصاً أو أجيراً مشتركاً، فإن كان أجيراً خاصاً فسبب استحقاقه الأجر هو تسليم نفسه إلى المستأجر في المدة المتفق عليها، فإذا سلم نفسه استحق الأجر، وإن لم يحصل منه بيع أو شراء.

وإن كان السمسار أجيراً مشتركاً فسبب استحقاقه الأجر هو حصول البيع والشراء المطلوب منه، فلا بد له من العمل وحصول أثره، وإلا فلا يستحق أجراً حتى وإن عمل ما لم يتحقق أثر لعمله (٣٤).

#### (ج) من تكون عليه أجرة السمسار؟

اتفق الفقهاء على أن أجرة السمسار تكون على البائع في الجملة، لكن بعضهم يعتبر الشرط، وبعضهم يعتبر الشرط والعرف، وبعضهم يفصل فيجعلها على البائع

٣٢ - المبسوط: ١٥ / ١١٥، الدر المختار ورد المختار: ٥ / ٢٦، ٣٩، ٤٠.

٣٣ - حاشية الشرواني على تحفة المحتاج: ٦ / ١٣١، وحاشية الجمل على شرح المنهج: ٣ / ٥٣٦، والمغنى لابن قدامة: ٨ / ٤٢.

٣٤ - المبسوط: ١٥ / ١١٥، الدر المختار ورد المختار: ٥ / ٤٠، كفاية الطالب الرباني وحاشية العدوى عليه: ٢ / ١٥٥.

إذا باع السمسار بإذن صاحب المبيع، ويعتبر العرف في غير ذلك، وعلى ذلك فللفقهاء في تلك المسألة أربعة أقوال:

**القول الأول:** للحنفية، وفصلوا فقالوا: إن باع الدلال مالا بإذن صاحبه فإن أجره الدلال من البائع، ولا يعود البائع بشئ من ذلك على المشتري؛ لأنه هو العاقد حقيقة، قال ابن عابدين: وظاهره أنه لا يعتبر العرف هنا لأنه لا وجه له.

أما إذا كان الدلال سعى بين البائع والمشتري ووفق بينهما ثم باع المالك بنفسه فإنه يعتبر العرف، فتجب الأجرة على البائع أو المشتري أو عليهما بحسب العرف وإذا باع الدلال مالا فضولاً بأمر صاحبه فالبيع موقوف، ويصبح نافذاً إذا أجازه صاحب المال، وليس للدلال أجره في ذلك لأنه عمل من غير أمر فيكون متبرعاً<sup>(٣٥)</sup>.

**القول الثاني:** للمالكية، وهو أن الأصل في أجرة السمسار أن تكون على البائع عند عدم الشرط أو العرف<sup>(٣٦)</sup>.

**القول الثالث:** للشافعية، وهو أن أجرة الدلال في المبيع على البائع فإن شرطت على المشتري فسد العقد، وذلك أخذاً من قاعدة أن أجرة التقدير وإحضار الغائب على الموفى بائعاً أو مشترياً وأجرة التحويل والنقل على الآخر المستوفى<sup>(٣٧)</sup>.

**القول الرابع:** للحنابلة، وهو أن أجرة الدلال على البائع إلا مع شرط<sup>(٣٨)</sup>. وأرى الأخذ بما ذهب إليه المالكية من أن أجرة السمسار على البائع إلا إذا اشترط أو كان العرف على خلاف ذلك؛ مثل ذلك لا ينافي مقتضى العقد، ويحقق مصلحة مشروعة لأحد المتعاقدين، فكان شرطاً صحيحاً معتبراً<sup>(٣٩)</sup>.

٣٥ - الدر المختار ورد المحتار: ٤ / ٤٢، ودرر الحكام: ١ / ٢٣١.

٣٦ - حاشية الدسوقي: ٣ / ١٢٩.

٣٧ - حاشية القليوبي على شرح المحلى: ٢ / ٢١٨.

٣٨ - شرح منتهى الإرادات: ٢ / ١٥٢.

٣٩ - مغنى المحتاج: ٢ / ٣٣، كشف القناع: ٣ / ١٩٠.

ولأن العرف يعتبر ويعمل به إذا لم يخالف نصاً، ولا نص - هنا - يوجب الأجرة على البائع، فإذا تعورف على خلاف ذلك أعتبر هذا العرف (٤٠).

#### ( د ) أثر طرء خلل على العقد على أجر السمسار :

إذا طرأ خلل على العقد بعد انعقاده وتماه وأدى ذلك الخلل إلى فسخ العقد فهل يرد السمسار الأجر الذى أخذه؟ للفقهاء قولان فى ذلك :

**القول الأول :** للحنفية، وهو أنه إذا باع الدلال سلعة لشخص ثم ظهر خلل فى العقد كأن ظهر المبيع مستحقاً لشخص آخر أو ظهر المبيع معيباً فطلب المشتري رده بالعيب أو فسخ العقد لأى سبب، فإن ذلك الخلل الطارئ لا يؤثر على استحقاق السمسار لأجره؛ لأن السمسار قد قام بعمله وأتمه فاستحق الأجر على ذلك العمل.

**القول الثانى :** للمالكية، وهو أن السمسار يرد الأجر الذى أخذه من البائع إن ردت السلعة بعيب إن كان البائع غير مدلس، وإن كان البائع مدلساً فلا يرد السمسار الأجر عليه بل يفوز به، وهذا وإن كان رد السلعة بحكم حاكم، وأما إن قبلها البائع بلا حكم فلا يرد الأجر، وهذا كله إذا لم يعلم السمسار بالعيب، أما إن علمه وكتمه فلا أجر له مطلقاً.

#### ( هـ ) أثر بيع السمسار بأزيد من الثمن المحدد على أجره :

إذا أعطى أحد ماله للسمسار وقال : بعه اليوم بكذا فباعه السمسار بأزيد من ذلك فالزيادة لصاحب المال، وليس للسمسار سوى أجرة السمسرة.

وإنما كانت الزيادة لصاحب المال؛ لأن هذه الزيادة بدل ماله، وكما أن ذلك المبدل كان بدل ماله، فالبديل يلزم أن يكون كذلك.

٤٠ - فتح القدير : ٥ / ٢٨٢ - ٢٨٣، مجموعة رسائل ابن عابدين : ٢ / ١١٤، فتح البارى : ٩ / ٥١٠ .

وإذا قال للسمسار: إذا بعث المال بزيادة عن كذا فلك الزيادة فالإجارة فاسدة؛ لأنه يشترط في الإجارة أن تكون الأجرة معلومة، وهى هنا مجهولة.

وإذا قال البائع للسمسار: إذا بعته بأكثر من عشرة قروش مثلاً فالزيادة بيننا مشتركة فليس للسمسار أجرة إذا لم يبيع المال أو باعه بعشرة فقط ولو ناله تعب فى سبيل ذلك، لأن الأمر يتضمن نفى الأجرة إذا لم يبيع المال بأكثر من عشرة قروش، وإن باع بأكثر من عشرة. فله أجرة المثل على ألا يتجاوز نصف تلك الزيادة، وهذا قول أبى يوسف (٤١).

### ( و ) حساب أجرة السمسار فى بيع المرابحة :

اختلف الفقهاء فى حساب أجرة السمسار فى بيعه المرابحة على أربعة أقوال :

**القول الأول :** للحنفية، فى ظاهر الرواية، وهو أنه يضم إلى رأس المال فى بيع المرابحة أجرة السمسار، ووجه ظاهر الرواية: العرف، وقيل: لا تضم، وقيل: إن كانت مشروطة فى العقد تضم، قال ابن الكمال: كل هذا ما لم تجر عادة التجارة، أى: فإن جرت عادة التجار بالضم فإنها تضم اتفاقاً (٤٢).

**القول الثانى :** للمالكية، وهو أنه لا تحسب أجرة السمسار إذا جرت العادة من الناس أن تشتري تلك السلعة بنفسها دون واسطة السمسار، وإن جرت العادة بأن لا تشتري السلعة إلا بواسطة السمسار حسبت الأجرة فى المرابحة على المذهب، وعندهم أقوال أخرى.

**القول الثالث :** للشافعية، هو أنه إذا قال البائع فى المرابحة: بعث بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن الذى استقر عليه العقد؛ لأنه المفهوم من ذلك، ولو قال بعث

٤١ - درر الحكام: ١ / ٥٦٥، والفتاوى الهندية: ٤ / ٤٥١ .

٤٢ - فتح القدير: ٦ / ١٢٦، والبحر الرائق: ٦ / ١١٩ .

بما قام على دخل مع ثمنه أجره الدلال إن اشترى به المبيع؛ لأن أجرته من مؤن التجارة<sup>(٤٢)</sup>.

**القول الرابع:** للحنابلة، وهو أنه تضم أجره السمسار في بيع المراجعة لكن بشرط أن يبين للمشتري ثمن السلعة ومقدار أجره السمسار، فإن ضمها إلى الثمن أو قال: تحصل على بكذا كذباً وتغريراً للمشتري<sup>(٤٤)</sup>.

ويظهر من تلك الأقوال: أن الحنفية والمالكية يعتبرون العادة وعرف التجار في هذه المسألة، ولا يعتبرها الشافعية والحنابلة، لكنهم لا يمنعون من ضم أجره السمسار في بيع المراجعة إذا بين البائع والمشتري أنه ضم إلى ثمن أجره السمسار إما صراحة كما يشترط ذلك الحنابلة، أو ضمناً كما هو مذهب الشافعية.

وأرى أن اعتبار العادة والعرف، في هذه المسألة طريق لقطع النزاع، وكل ما كان طريقاً لقطع النزاع لا بد من اعتباره والأخذ به، وتفصيل المالكية في هذا المقام في غاية الحسن، وهو أنه لا تضم أجره السمسار في المراجعة إلا إذا كانت السلعة لا تشتري عادة إلا بواسطة السمسار، أما إذا جرت العادة بعدم شراء السلعة بواسطة السمسار فلا تضم الأجرة.

### التعاقد بالجمالة:

يجوز التعاقد مع السمسار بعد الجمالة<sup>(٤٥)</sup>. قال ابن القاسم: سألت مالكا عن البزاز يدفع إليه الرجل المال يشتري له به بزاً ويجعل له في كل مائة يشتري له بزاً ثلاثة دنانير، قال: لا بأس بذلك، قلت: أمن الجعل هذا أم من الإجارة؟ قال: هذا من الجعل.

٤٣ - المنهاج وشرحه مغنى المحتاج: ٢ / ٧٨، وشرح المحلى على المنهاج: ٢ / ٢٢٢.

٤٤ - شرح منتهى الإرادات: ٢ / ١٨٤.

٤٥ - المدونة الكبرى: ٤ / ٤٥٦، وكشاف القناع: ٤ / ٦٠، أسنى المطالب: ٥ / ٤٧٩.

قال ابن القاسم : وقال مالك : متى ما شاء أن يترك المال ولا يشتري به فذلك له ، يرده متى ما شاء (٤٦) .

قال الليث بن سعد : كتبت إلى ربيعة كيف ترى في رجل دفع إلى صاحب له دنانير يشتري له بها بزاً ويعطيه على كل ماله أربعة دنانير إن هو اشترى وإن لم يشتري فليس له شيء ؟ قال ربيعة : لا بأس به إذا كان هذا شيئاً مأموناً من طلبه وجده (٤٧) .

وقد وضع المالكية والشافعية ضابطاً للتمييز بين كون العقد مع السمسار إجارة أو جعالة ، فقال المالكية : الاستئجار على بيع ثوب مثلاً - لما لم يكن في مقدرة الأجير - كان جعالة إن حده بالعمل - وهو تمام العمل - وإجارة إن حده بالزمن (٤٨) .

وقال الشافعية : لو قال : بعه كذا ولك عشرة من الدراهم وأتيا بما يصلح أن يكون إجارة وجعالة ، فإن كان العمل مضبوطاً مقدراً فهو إجارة ، وإن لم يكن كذلك بأن احتاج إلى تردد فهو جعالة (٤٩) .

ويستحق السمسار أجره المسمى إذا أتم العمل ، فإذا لم يسم له أجراً كان له أجر المثل .

قال ابن نجيم : استعان برجل في السوق ليبيع متاعه فطلب منه أجراً فالعبرة لعادة أهل السوق ، فإن كانوا يعملون بأجر يجب أجر المثل وإلا فلا (٥٠) .

وعلل الحنابلة استحقاق السمسار لأجر المثل في هذه الحالة بأن السمسار أعد نفسه للعمل بأجر ، قال البهوتي : ومن عمل لغيره عملاً بغير جعل فلا شيء له إن لم

٤٦ - المدونة الكبرى : ٤ / ٤٥٦ .

٤٧ - المرجع السابق .

٤٨ - البهجة شرح التحفة : ٢ / ١٨١ .

٤٩ - روضة الطالبين : ٥ / ٢٧٥ ، أسنى المطالب : ٥ / ٤٧٩ .

٥٠ - الأشباه والنظائر : ٢٦٩ ، وانظر الدر المختار ورد المختار : ٥ / ٢٦ .

يكن العامل معداً لأخذ الأجرة، فإن كان معداً لذلك كالملاح والمكاري والحجام والقصار والخياط والدلال ونحوهم ممن يرصد نفسه للتكسب بالعمل وأذن له المعمول في العمل فله أجرة المثل؛ لدلالة العرف على ذلك (٥١).

نستخلص مما سبق أنه لما كانت مهنة السمسرة قد يخالطها الكثير من الغش والتدليس بسبب حرص السمسار على إتمام الصفقات بهدف تحقيق أكبر قدر من الربح، إضافة إلى أن المتعاقدين لا يعرف أحدهما الآخر، وهما يعتمدان على أمانة السمسار في تحقيق مطلوبهما؛ لذلك نص الفقهاء على أنه لا يتولى مهنة السمسرة إلا الثقات من أهل الدين والأمانة وصدق القول.

كما نص الفقهاء على أخلاقيات ينبغي على الدالين والسماسرة الالتزام بها وهي:

١ - أن لا يزيد السمسار في السلعة من تلقاء نفسه إلا أن يزيد فيها التاجر أو المشتري.

قال الماوردي: فإن أكثرهم يفعلون ذلك.

وهذا - أيضاً - ملاحظ في عصرنا الحالي لا سيما إن كان أجر السمسار نسبة معينة من سعر السلعة فإنه يزيد في سعرها من تلقاء نفسه حتى يزيد أجره.

وقد يلجأ السمسار إلى ذلك من أجل أن يعطيه صاحب السلعة زيادة على أجره إذا وجده قد باع سلعته بسعر يفوق سعرها.

ولا شك أن ذلك من الغش والتدليس، إذ يوهم المشتري أو التاجر بأن هذه السلعة تستحق تلك الزيادة وأن ذلك سعرها في السوق.

٢ - أن لا يكون السمسار صاحب السلعة أو شريكاً لصاحب السلعة؛ لأن السمسار إذا كان صاحب السلعة أو شريكاً لصاحب السلعة فإن مصلحته ستعارض مع مصلحة



التاجر أو المشتري؛ لأن السمسار حينئذ يحرص على بيع السلعة بأعلى سعر، بينما التاجر أو المشتري يحرص على حصوله على السلعة بأقل سعر، إضافة إلى أن السمسار في تلك الحالة يزيد حرصه على بيع السلعة، فيزيدها للمشتري، وقد يخفى بعض عيوبها.

٣ - أن لا يشتري السمسار السلعة لنفسه ويوهم صاحبها أن بعض الناس اشتراها منه؛ لأن في ذلك تعارضاً بين مصلحة السمسار ومصلحة البائع؛ لأن السمسار حينئذ سيشتريها بأرخص الأسعار، بينما يطلب البائع أعلى الأسعار.

وأيضاً فإن السمسار لا يلجأ إلى شراء السلعة لنفسه إلا إذا وجد من يشتريها منه بأعلى من ذلك، وفي ذلك خيانة لصاحب السلعة إذ باع السمسار السلعة بسعر أقل من سعر السوق، بل إنه استأثر بالزيادة لنفسه دون صاحب السلعة.

٤ - إذا علم السمسار في السلعة عيباً وجب عليه أن يعلم المشتري به، فإن كتم السمسار العيب فقد خان المشتري؛ لأن الأصل أن المشتري يطلب سلعة خالية من العيوب، والسمسار دله على سلعة بها عيوب وهو يعلم بها.

٥ - ينبغي على السمسار أن يعرف صاحب السلعة فإن لم يعرفه أتى بمن يعرفه ويتأكد أن السلعة ملكه؛ لأن السلعة إذا ظهرت بأنها مسروقة أو لا يملكها البائع ترتب الضرر على المشتري.

وعندما يملك السلعة أكثر من واحد يجب على السمسار أن يتأكد أن جميع الشركاء يرغبون في بيعها ويأخذ عليهم ميثاقاً بذلك.

بعد هذا العرض لأحكام السمسرة في الشريعة الإسلامية يمكن استخلاص

النتائج التالية :

١ - السمسرة هي : التوسط بين المتعاقدين لإتمام التعاقد بأجر.

والسمسار هو : الوسيط بين المتعاقدين.

- ٢ - السمسرة مشروعة في الإسلام، وهي في حقيقتها إما عقد إجارة أو عقد جعالة.
- ٣ - أركان السمسرة هي: المتعاقدان وهما طالب السمسرة والسمسار، ومحل التعاقد، وهو العمل الذي طلب من السمسار إنجازهُ والأجرة، والصيغة.
- ٤ - يشترط في السمسار التمييز، ويشترط في العمل الذي طلب إنجازهُ من السمسار أن يكون مشروعاً، ويشترط في الأجرة أن تكون معلومة، وتطبق على الصيغة، وطالب السمسرة الشروط العامة في العقود.
- ٥ - التعاقد مع السمسار قد يكون بعقد الإجارة وقد يكون بعقد الجعالة.
- ٦ - يستحق السمسار أجره المتفق عليه إن أنجز العمل المكلف به وكان عقد الإجارة صحيحاً، فإن فسد العقد استحق أجره مثله.
- ٧ - أجرة السمسار على البائع إلا إذا اشترط أو كان العرف على خلاف ذلك.
- ٨ - إذا طرأ على العقد خلل أدى إلى فسخه، فإن كان السمسار يعلم بذلك الخلل وكتمه فلا أجر له، وإن كان لا يعلم بالخلل استحق أجره كاملاً.
- ٩ - إذا باع السمسار بأكثر من الثمن الذي حدد له فالزيادة لصاحب المال وليس للسمسار سوى أجرة السمسرة.
- ١٠ - يرجع في حساب أجرة السمسار في بيع المرابحة للعرف والعادة.
- ١١ - إن كان السمسار أجيراً خاصاً فلا ضمان عليه فيما ضاع من يده أو تلف، وإن كان أجيراً مشتركاً فعليه الضمان.
- ١٢ - عقد الشركة بين الدالين والسماسرة جائز.
- ١٣ - المبيعات والمعاملات المكتوبة في دفتر السمسار حجة في إثبات الحقوق.